



ملخص تقرير تصنيف

شركة كوارا للتمويل

شركة مساهمة سعودية مدرجة

ديسمبر 2025

1.1 رأي تصنيف

حافظت وكالة "تصنيف" على تصنيفها الائتماني طويل الأجل عند "BBB-" وتصنيفها الائتماني قصير الأجل عند "T-4"، لشركة كوارا للتمويل "كوارا". أما التوقعات المستقبلية للتصنيف فهي "مستقرة".

نبذة عن الشركة: تقدم شركة كوارا للتمويل خدمات التمويل في المملكة العربية السعودية، من خلال قطاعين رئيسيين: تمويل الأفراد وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. يوفر قطاع تمويل الأفراد قروضاً نقدية وحلول تمويل متناهي الصغر، بينما يقدم قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة قروضاً لأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة. تقدم كوارا للتمويل خدمات التأجير والتمويل الاستهلاكي وغيرها من الخدمات المالية المصممة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة. تأسست الشركة عام 2009، ويقع مقرها الرئيسي في الرياض، المملكة العربية السعودية. تأسست الشركة في الأصل باسم شركة معالم للتمويل، ثم غيرت اسمها إلى شركة كوارا للتمويل في يناير 2021.

شركة كوارا للتمويل	
المملكة العربية السعودية	مقرها
BBB-	التصنيف طويل الأجل
مستقرة	النظرة مستقبلية
T-4	التصنيف قصير الأجل
لا يوجد	مراقبة للتصنيف
مُحافظ عليه	نوع الإجراء
مطلوب	نوع التصنيف
ديسمبر 2023	تاريخ أول تصنيف
لا يوجد	انحرافات عن المنهجية

2.1 مبررات التصنيف

تعكس التصنيفات الممنوحة متانة قاعدة الرعاة لدى شركة كوارا للتمويل، المدعومة بسجل مثبت من الدعم المالي، إلى جانب تعزيز إطار الحوكمة وتطبيق سياسات وإجراءات شاملة عبر وظائف الرقابة الرئيسية. كما تعكس التصنيفات نموذج التشغيل القائم على التكنولوجيا لدى الشركة وتوسع شبكة التوزيع، بما يدعم تحسين تنوع المحفظة وقابليتها للتوسع وتعزيز الانتشار التشغيلي. بالإضافة إلى ذلك، تأخذ التصنيفات في الاعتبار النمو الصحي في محفظة التجزئة، ومؤشرات الرسالة القوية المدعومة بقاعدة حقوق ملكية كبيرة، فضلاً عن المرونة المالية الكافية من خلال إمكانية الوصول إلى التمويل المصرفي واحتياجات السيولة لدعم أنشطة الصرف المخطط لها خلال العام المقبل.

ومع ذلك، لا تزال التصنيفات مقيدة باستمرار الضعف في مؤشرات جودة الأصول، وتزايد الضغوط على مستوى الربحية، واحتدام حدة المنافسة في قطاع تمويل الأفراد، فضلاً عن المركز السوقي المتواضع نسبياً للشركة. ومع ذلك، ترى «تصنيف» أن المخاطر الإجمالية للميزانية العمومية لا تزال ضمن مستويات يمكن التحكم بها، ومدعومة بقاعدة حقوق ملكية كبيرة لدى الشركة وتوافر مصادر تمويل متنوعة.

ارتفع إجمالي محفظة القروض إلى 848 مليون ريال سعودي (2024: 807 ملايين ريال سعودي؛ 2023: 698 مليون ريال سعودي) بنهاية فترة التسعة أشهر المنتهية في 2025، مدفوعاً بالكامل بنمو قطاع التجزئة، في حين واصلت محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة الانكماش بما يتماشى مع النهج الاستراتيجي للشركة القائم على التصفية التدريجية. ونتيجة لذلك، شكّل قطاع التجزئة ما نسبته 96% من إجمالي المحفظة (2024: 93%؛ 2023: 74%) بنهاية فترة التسعة أشهر المنتهية في 2025، بما يعكس تحولاً جوهرياً في مزيج الأعمال. وقد استند نمو محفظة التجزئة إلى استراتيجية تركيز واضحة في منح التمويل، وارتفاع أحجام القروض مع انخفاض متوسط قيمة القرض الواحد، إضافة إلى التوسع الملحوظ في عدد شركاء قنوات التوزيع.

يعكس التراجع في محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة إيقاف صرف تمويلات جديدة. وفي حين أن الاعتماد المتزايد على تمويل التجزئة قد أدى إلى ارتفاع مستوى تركّز الأعمال، ترى «تصنيف» أن تحسّن درجة تنوع المحفظة من حيث عدد العملاء وقابليتها للتوسع يشكّل عاملاً داعماً، وإن كان ذلك مصحوباً بارتفاع الحساسية لديناميكيات الائتمان الاستهلاكي. ويُعد تنوع الأعمال مناسباً، مع انخفاض مستوى التركيز على عميل واحد وتحسّن تنوع شركاء القنوات، إلا أن التركيز الجغرافي في مدينة الرياض لا يزال مرتفعاً؛ وسيكون تحقيق التوسع المخطط له عبر شركات قنوات جديدة في مناطق غير مخدمه عاملاً مهماً للحد من هذا التركيز الجغرافي.

شهدت مؤشرات جودة الأصول مزيداً من التدهور على أساس زمني، مع ارتفاع ملموس في القروض المتعثرة من المرحلة الثالثة، مدفوعاً بشكل رئيسي بضعف محفظة التجزئة والطبيعة القديمة لمحفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد تأثرت جودة أصول التجزئة سلباً بضعف على مستوى القطاع ككل، وارتفاع مديونية المقترضين، ونقاط الضعف في ممارسات التحقق من الرواتب الملحوظة عبر السوق. واستجابةً لذلك، قامت الشركة بتشديد إطار الموافقات الائتمانية بشكل جوهري، ما أسفر عن انخفاض معدلات الموافقة وتحسن ضوابط التحقق. ومن المشجع أن الإدارة أشارت إلى تحسن مؤشرات جودة الأصول لمحفظة التجزئة الجديدة التي تم منحها خلال الاثني عشر شهراً الماضية، مع احتواء تكوّن القروض المتعثرة، الأمر الذي – إلى جانب عمليات الشطب وجهود التحصيل المستمرة – من المتوقع أن يدعم الاستقرار التدريجي في مؤشرات جودة الأصول المُعلنة. أما في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن ارتفاع معدلات التعثر يعكس إلى حد كبير تقلص حجم المحفظة وارتفاع نسبة الانكشافات المتعثرة ضمن الأرصدة المتبقية، وبالتالي يتم تقييمه من منظور الاسترداد، وليس كمؤشر على مخاطر الاكتتاب المستمرة. ويظل تحويل مبادرات الإدارة إلى تحسن ملموس في مؤشرات جودة الأصول عاملاً مهماً من منظور التصنيف الائتماني.

لا يزال مستوى تغطية المخصصات لمحفظة التجزئة عند مستوى متوسط، ما يوفر حاجزاً جزئياً في مواجهة الخسائر الائتمانية المحتملة، وقد أشارت الإدارة إلى نيتها رفع مستوى التغطية على المدى المتوسط لتعزيز قدرة امتصاص الخسائر بشكل أكبر. في المقابل، لا تزال تغطية المخصصات لمحفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة منخفضة، وهو ما يعكس الاعتماد على الضمانات العقارية وضمانات برنامج كفالة. وقد ارتفعت عمليات الشطب خلال الفترة، لا سيما في قطاع التجزئة، بما يتماشى مع ارتفاع الخسائر المحققة وتحسين المحافظ ذات الأداء الأضعف، الأمر الذي يبرز أهمية الاستمرار في الانضباط الائتماني وفعالية تنفيذ عمليات التحصيل. وعلى صعيد الاسترداد، تواصلت محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من دعم الضمانات، مع تحقيق استردادات ملموسة خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 2025، ومن المتوقع تحقيق استردادات إضافية خلال عام 2026.

واصل هيكّل التمويل لدى الشركة تطوره، مع زيادة الاعتماد على الاقتراض من البنوك والتدفقات النقدية المتولدة داخلياً عقب سداد التسهيلات المدعومة حكومياً. ولا تزال السيولة عند مستويات كافية، مدعومة برصيد نقدي كبير، وتسهيلات مصرفية

Classification: **Restricted**

غير مستخدمة، وهيكل تمويلي قائم على السداد التدريجي بالكامل دون وجود استحقاقات دفعة واحدة. وعلى الرغم من اعتماد برنامج صكوك بقيمة 500 مليون ريال سعودي من قبل هيئة السوق المالية، لا توجد حالياً خطط لإصدار صكوك على المدى القريب. وترى «تصنيف» أن شركة كوارا للتمويل تتمتع بمرونة مالية كافية لدعم مستهدفات الصرف خلال أفق التصنيف.

وقد تعرضت الربحية لضغوط متزايدة خلال الفترة. فبينما واصل دخل المربحة نموه، مدعوماً بتوسع المحفظة وارتفاع عوائد الأصول نتيجة تطبيق التسعير القائم على المخاطر، إلا أن صافي الربح تأثر سلباً بارتفاع تكاليف التمويل، وزيادة عبء المخصصات، وارتفاع المصروفات التشغيلية المرتبطة بعمليات الانضمام الرقمي، وأنشطة التسويق، والاستثمارات المستمرة في البنية التحتية لتقنية المعلومات. ونتيجة لذلك، تراجع صافي الدخل وضعفت مؤشرات الربحية في كل من عام 2024 وفترة التسعة أشهر المنتهية في 2025. وبالنظر إلى المستقبل، ستعتمد آفاق الربحية على قدرة الشركة على استقرار جودة الأصول، وتحقيق الرافعة التشغيلية، وضبط كثافة التكاليف مع استمرار توسع محفظة التجزئة.

ولا تزال مستويات الرسملة قوية، مدعومة باستمرار الاحتفاظ بالأرباح وعدم توزيع أرباح نقدية، حيث واصلت حقوق الملكية الإجمالية ارتفاعها بنهاية فترة التسعة أشهر المنتهية في 2025. كما تظل مؤشرات الرافعة المالية ضمن مستويات يمكن إدارتها، مع استقرار نسبي في نسبة إجمالي المحفظة إلى حقوق الملكية؛ إلا أن ارتفاع نسبة صافي القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية يعكس ضغوط جودة الأصول الذي أسهم في تقليص هامش رأس المال المتاح. ويظل الحفاظ على مؤشرات رسملة حصيفة، إلى جانب تحقيق تحسن مستدام في مؤشرات جودة الأصول، أمراً مهماً من منظور التصنيف الائتماني.

3.1 محفزات التصنيف

تظل التصنيفات مرتبطة بتحسين المركز السوقي من خلال استمرار نمو المحفظة، وتعزيز مؤشرات جودة الأصول، وترشيد التكاليف التشغيلية، وزيادة الربحية، مع الحفاظ على مستويات كافية من السيولة والرسملة. وسيظل التحسن الملموس في جودة الأصول وانخفاض نسبة صافي القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية من الدرجة الأولى عاملاً مهماً في الاعتبارات المتعلقة بالتصنيف الائتماني.

يمكن الاطلاع على منهجية تقييم الشركات (الإصدار 2. 2024) على الموقع الإلكتروني : www.tassnief.com

إخلاء مسؤولية

- أجرت وكالة سمه للتصنيف ("تصنيف" أو "وكالة تصنيف") هذا التصنيف وفقاً لمنهجيات وسياسات التصنيف المعتمدة لديها، وذلك لتكوين رأي حول التصنيف الائتماني للكيان المُصنّف. تُعدّ التصنيفات الائتمانية والملاحظات الواردة هنا مجرد آراء، ولا تُمثّل بيانات واقعية أو توصيات بشراء أو الاحتفاظ أو بيع أي أوراق مالية، كما أنها لا تُعدّ نصيحةً لأي قرارات استثمارية أخرى.
- تستند تصنيفاتنا إلى افتراضات وقيود مُحددة، حيث يتم التحقق قدر الإمكان من المعلومات المُقدمة من الجهة المُصنّفة. تخضع التصنيفات للتغيير بناءً على معلومات وافتراضات وأحكام صادرة وقت التصنيف، لا تُقدّم أي ضمانات بشأن الأداء المُستقبلي أو استقرار التصنيف.
- نقدم تصنيفاتنا الائتمانية لتقديم معلومات فقط، ولا نضمن أداء الكيان أو الورقة المالية المُصنّفة. ينبغي على المستثمرين عدم الاعتماد كلياً على تصنيفاتنا الائتمانية عند اتخاذ قرارات الاستثمار. التصنيفات الائتمانية ليست توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأي ورقة مالية. كما أنها لا تُراعي جميع المخاطر، وينبغي على المستثمرين إجراء الفحص النافي للجهالة بأنفسهم قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية.
- لا تتحمل تصنيف أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو أضرار ناتجة عن أخطاء في معلوماتها، إذ أن التصنيف استند إلى ما قدمه العميل المُصنّف أو ما توفره جهات خارجية. تتضمن معلومات التقييم البيانات المالية والنوعية التي قدمها العميل، بالإضافة إلى محاضر الاجتماعات والمراجعة الميدانية.
- التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير التصنيف هذا استشرافية ومستقبلية بطبيعتها، ولا يمكن التحقق منها. ونتيجةً لذلك، قد تتأثر التصنيفات والتوقعات بأحداث أو ظروف مستقبلية لم تكن متوقعة وقت إصدار أو تأكيد التصنيف أو التوقعات.
- لم يُعدّل هذا التصنيف بعد الإفصاح عنه للجهة المُصنّفة أو لأطرافها ذات الصلة. جميع التحليلات المتعلقة بتقرير التصنيف هذا هي مجرد آراء في تاريخ التصنيف.
- تم تحديد هذا التصنيف الائتماني وفقاً للمنهجية الموضحة أعلاه، والمتاحة على موقعنا الإلكتروني www.tassnief.com. وقد طبقت هذه المنهجية، بما في ذلك أي تعديلات أو انحرافات جوهرية عن الإجراءات القياسية، للوصول إلى هذا التصنيف.
- مقياس التصنيف، ومعنى كل فئة تصنيف، وتعريف التعثر عن السداد أو الإصلاح، وتحذيرات المخاطر ذات الصلة - بما في ذلك تحليل التأثير للإفترضات الأساسية للتصنيف - متوفرة أيضاً على موقعنا الإلكتروني.
- تُؤكّد تصنيف أنه لم يتم الاستعانة بأي مصادر خارجية للقيام بأي أنشطة ذات صلة بهذا التصنيف الائتماني.

المحلل:

سيد فهيم حيدر
محلل تصنيف

011-250 2084

sfahim@tassnief.com

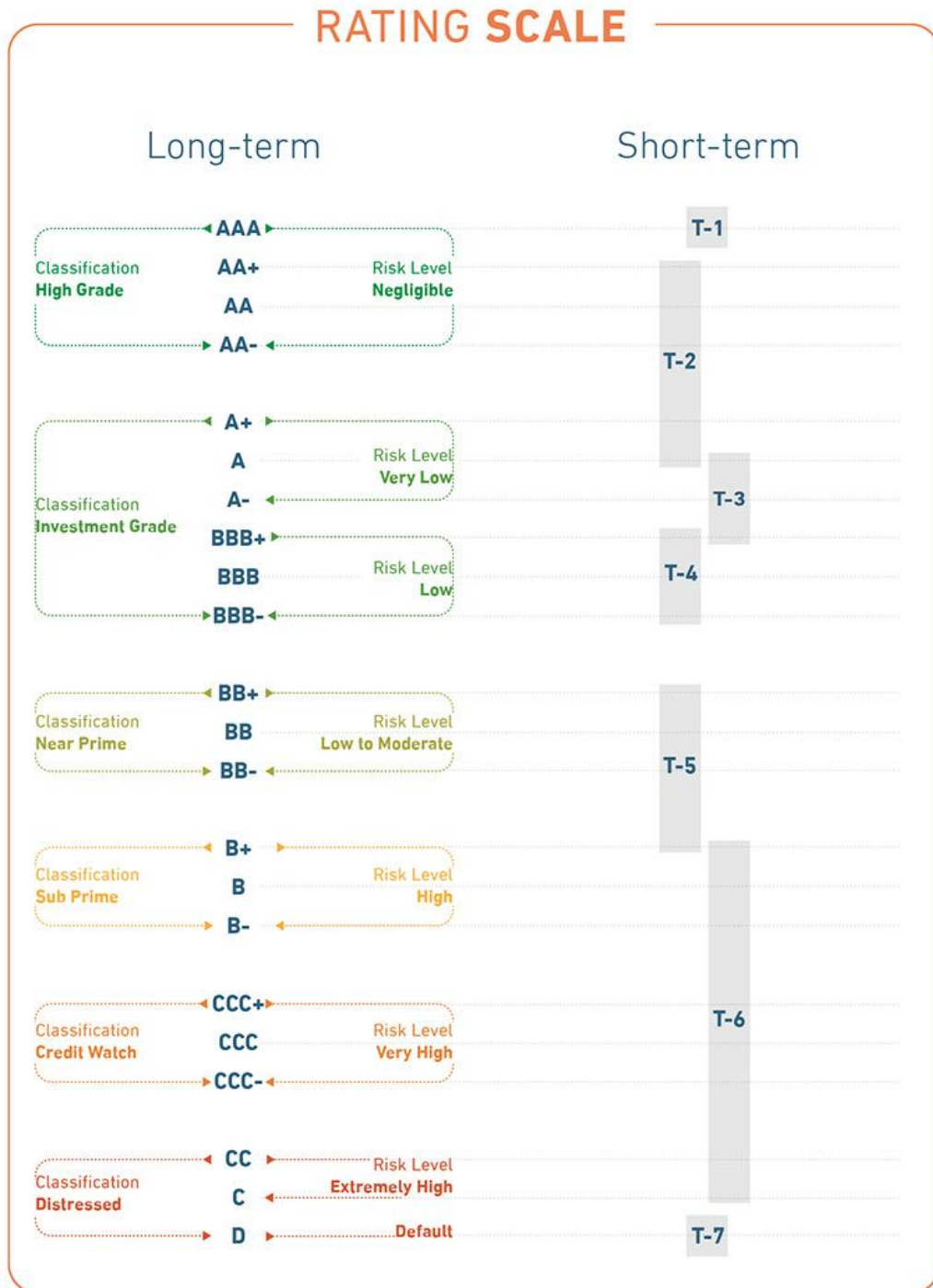
المحلل:

طلحة إقبال
محلل تصنيف أول

011-250 2030

tiqbal@tassnief.com

مقياس التصنيف الائتماني طويل الأجل وقصير الأجل لوكالة سمة للتصنيف



مقياس التصنيف طويل الأجل	التعاريف
AAA	قوي للغاية؛ حيث تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو المصدرة المصنفة تتمتع بأعلى جدارة ائتمانية، وبالتالي فإن مخاطر الائتمان ضئيلة.
AA+ AA AA-	متانة عالية؛ ترى وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يتمتع بجدارة ائتمانية عالية جدًا، وبالتالي مخاطر ائتمانية ضئيلة. قد يختلف ملف المخاطر قليلاً مع تغيرات الظروف الاقتصادية أو القطاعية.
A+ A A-	متانة؛ ترى وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يتمتع بجدارة ائتمانية عالية، وبالتالي مخاطر ائتمانية منخفضة للغاية. قد يختلف ملف المخاطر باختلاف الظروف الاقتصادية أو القطاعية.
BBB+ BBB BBB-	متوسط؛ ترى وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يتمتع بجدارة ائتمانية كافية، وبالتالي مخاطر ائتمانية منخفضة. قد يُظهر ملف المخاطر تباينًا كبيرًا إلى حد ما مع تغيرات الظروف الاقتصادية أو القطاعية.
BB+ BB BB-	تعتبر وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يحمل مخاطر ائتمانية تتراوح بين منخفضة ومتوسطة. وقد يُظهر ملف المخاطر تباينًا كبيرًا مع تغيرات الظروف الاقتصادية/القطاعية.
B+ B B-	تعتبر وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يتمتع بجدارة ائتمانية منخفضة للغاية، وبالتالي مخاطر ائتمانية عالية.
CCC+ CCC CCC-	تعتبر وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يتمتع بجدارة ائتمانية منخفضة للغاية، وبالتالي مخاطر ائتمانية عالية للغاية.
CC C	تعتبر وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف لديها ملف ائتماني شديد المخاطر، وأن التخلف عن السداد قد يكون وشيك.
D	تعتبر وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف قد تخلف عن السداد أو قد تتخلف عن السداد قريبًا.

نهاية التقرير